

القانون والسياسات

ترجمة: سهير جمال محفوظ

التفاضلي القائم على الحقوق، وكذا إلى إجراء أبحاث تجريبية على تأثيراتها على الصحة العامة.^١

ROUND UP, Law and policy

Human rights, health litigation and public health outcomes

Reproductive Health Matters 2012;20(39):225-229

Meier BM, Yamin AE. Right to health litigation and HIV/AIDS policy. Journal of Law, Medicine & Ethics 2011;39:81-84

عشرة أعوام من الإجهاد القانوني في نيبال تنقذ آلاف الأرواح

منذ عشرة أعوام، أُتيح الإجهاد بناءً على الطلب خلال الاثنى عشر أسبوعاً الأولى من الحمل في نيبال، وسُمح به حتى مدة ١٨ أسبوعاً من الحمل إذا كان يمثل خطورة على حياة المرأة. وفي حالات الاغتصاب، وسفاح المحارم، ويتحتم إجراء الإجهاد في مستشفى أو عيادة يديرها أطباء معتمدون من وزارة الصحة. قبل عام ٢٠٠٢، كانت المرأة التي يُشتبه في أنها خضعت لعملية إجهاد قد تتعرض للسجن. وكان قرابة نصف حالات أمراض النساء والولادة التي تودع في المستشفى تكون ضحيةً لمضاعفات عمليات الإجهاد غير المشروعة، وفقاً لدراسة أجرتها الحكومة ومنظمة اليونيسيف، قُدّرت وفيات الأمهات الناجمة عن الإجهاد غير الآمن بنسبة ٢٠٪ من إجمالي وفيات الأمهات عام ٢٠٠٠. أما حالياً، فقد تلقت ٥٠٠٠٠٠ امرأة خدمات الإجهاد القانوني، وانخفض معدل المضاعفات إلى ٢٪

نتائج حقوق الإنسان والدعاوى القضائية المتعلقة بالصحة والصحة العامة

شهدت الخمسة عشر عاماً الماضية تزايداً في اللجوء إلى التفاضلي في الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان لترجمة المبادئ العالمية إلى التزامات قانونية موجبة لإقامة دعاوى. وقد يكون هذا النهج وسيلة لتشكيل البيئة القانونية والسياسية، ودمج مبادئ الحقوق الأساسية في السياسة والبرمجة، وتيسير مساءلة الحكومات. فعلى سبيل المثال، نُجحت إحدى الدعاوى عام ٢٠٠٢ والتي أُقيمت بقيادة المجتمع المدني أمام المحكمة العليا بجنوب إفريقيا في تحميل حكومة جنوب إفريقيا مسؤولية توسيع نطاق علاج فيروس نقص المناعة البشرية ليشمل النساء الحوامل. غير أن ما يثير "السخرية المأساوية" هو أن يتسبب هذا النجاح في انقلاب الانتقادات على أصحابها بذريعة أن مثل هذه الأساليب القائمة على الحقوق ترجّح المطالبات الفردية على العوامل الأساسية المحددة للصحة، وتضعف من سيادة الدولة المنوطة بترتيب أولويات الصحة العامة. لكن هناك خطراً جزئياً الابتعاد المتزايد عن النهج القائمة على الحقوق لصالح الأطر فعالة التكلفة التي تقبل العمل في حدود موازنة صحية منخفضة، وتخفق في دراسة القوى الهيكلية. فليسوف يقيّد ذلك عملية صنع القرار على الصعيد الوطني. يؤيد المؤلفون التركيز المتواصل على حقوق الإنسان في سياسة الصحة، على أن يستند هذا التركيز إلى مؤشرات الصحة العامة، ويدعون إلى إجراء تحليلات مقارنة لاستراتيجيات

ROUND UP, Law and policy

Ten years of legal abortion in Nepal has saved thousands of lives

Reproductive Health Matters 2012;20(39):225-229

1. 10th anniversary of legalisation of abortion. Himalayan News Service, 13 March 2012

2. Samandari G, Wolf M, Basnett I, et al. Implementation of legal abortion in Nepal: a model for rapid scale-up of high-quality care. Reproductive Health 2012;9(1):7.

الإجهاض الدوائي - صراع بين الأدلة والقانون

ثمة حجج قوية في الأوساط الطبية، وأوساط الصحة العامة، تؤيد توسيع نطاق توفير أقرص الإجهاض الدوائي ليشمل كل البلدان. لكن دواء ميفبريستون مرخص به في أقل من بلد واحد من بين كل أربعة بلدان. أما دواء ميسوبروستول فيتوفر على نطاق واسع لكنه مصرح به فقط كعلاج وقائي من الإصابة بالقرحة الهضمية. ولم ترخص سوى قلة قليلة من البلدان باستخدامه للإجهاض. حتى في البلدان التي يكون الإجهاض فيها قانونيًا. رغم أن معدل نجاح ميسوبروستول وحده أقل بكثير من معدل نجاحه إذا ما اقترن استخدامه بدواء ميفبريستون. فإنه لا يزال طريقة آمنة ومقبولة وفعالة إلى حد معقول للإجهاض الطبي في البلدان التي لا يُرخص فيها باستخدام ميفبريستون وبهذا يجب اعتماده لهذا الغرض. وبالرغم من ذلك يظل قيام المرأة بإجهاض نفسها جريمة كبيرة في أغلب البلدان. رغم أن أدوية الإجهاض الطبي يمكن الحصول عليها عبر الإنترنت أو عن طريق الاستيراد من أجل الاستعمال الشخصي. وقد انتهت الدعاوى القليلة التي وصلت للمحاكم

تقريبًا وفقًا لدراسة استقصائية أجريت عام ٢٠٠٨ على ٧٠٠٠ امرأة^١.

أدى التخطيط الشامل الذي قامت به مجموعة من أصحاب المصالح بقيادة وزارة الصحة والسكان في نيبال إلى تمكين البلاد من تقديم خدمات الإجهاض الآمن والارتقاء بها خلال إطار زمني قصير جدًا. وكان الوجود المسبق لخدمات رعاية ما بعد الإجهاض أحد العوامل الأساسية في ذلك؛ حيث كان مقدمو الرعاية الصحية معندين بالفعل على الأساليب الرئيسية للإجهاض الآمن. وقد أبدت الحكومة دورًا قياديًا في تنسيق الإسهامات التكميلية التي قدمها قطاع عريض من مثلي القطاعين العام والخاص. وبمعايير بسيطة لترخيص مرافق رعاية مرضى الإجهاض التابعة للقطاع العام. ومنحت السياسات القائمة على مؤشرات الصحة العامة مقدمي الرعاية الطبية ذوي المستوى المتوسط (الممرضات والمساعدين) الصلاحية للقيام بالإجهاض الطبي. ويتضمن الإجهاض في مبادرات الأمومة الآمنة الحالية وغيرها من المبادرات الصحية. لكن بعض التحديات لا تزال قائمة: مثل إمكانية الوصول المحدودة في المناطق النائية. وارتفاع التكاليف بالنسبة للنساء الفقيرات اللاتي تواجهن تكاليف النفقات الشخصية والتكاليف الخفية. تتوفر خدمة الإجهاض المستحث نظير رسوم بسيطة (حوالي ١٤ دولارًا أمريكيًا). بينما تُقدّم الرعاية بعد الإجهاض. والولادة. والرعاية قبل الولادة وبعدها. ووسائل منع الحمل طويلة المفعول مجانًا. غير أن المؤشرات تبدو إيجابية جدًا إذ انخفض معدل وفيات الأمهات حسب التقديرات من ٥٣٩ عام ١٩٩٦ إلى ٢٢٩ عام ٢٠٠٩^١. ويرجع الفضل في ذلك جزئيًا إلى عمليات الإجهاض الآمنة.

يحق لكل امرأة تعرضت للاغتصاب إجراء الإجهاض بطريقة مشروعة. هذا الحكم غير مسبوق؛ فعلى مدى قرن كامل تقريبًا. كانت الحالة الوحيدة للمرأة الحامل ضحية الاغتصاب والمستحقة للإجهاض القانوني هي المرأة المصابة بالعتة أو الجنون. والآن. بعد مرور ٩١ عامًا على تحول قانون العقوبات إلى قانون معمول به. أكدت أعلى محكمة في الأرجنتين إتاحة الإجهاض لكل ضحايا الاغتصاب.

كان لهذا الحكم علاقة بقضية فتاة في الخامسة عشرة من عمرها حملت نتيجة تعرضها للاغتداء الجنسي من قبل زوج أمها. فطلبت أسرتها إذنًا قضائيًا من قاضي محكمة الأسرة لإجراء الإجهاض. رغم أن مثل هذا التصريح لا يقتضيه القانون. لكن المحكمة رفضت الطلب لأن الفتاة غير معاقة ذهنيًا. فاستأنفت أسرة الفتاة الحكم أمام المحكمة العليا لمقاطعة تشوبوت التي ألغت قرار قاضي محكمة الأسرة وقررت جواز حصول الفتاة على إجهاض قانوني. غير أن المحامي العام لمقاطعة تشوبوت استأنف ذلك القرار أمام المحكمة الوطنية العليا بالنيابة عن الجنين. لكن خطته أخفقت؛ فقد رفضت المحكمة الوطنية العليا بالإجماع الاستئناف وأكدت على دعمها لقرار محكمة تشوبوت.

في ظل قرار المحكمة العليا، أصبح من الصعب وضع العوائق القانونية. مثل طلب حصول المرأة على تصريح قضائي أو التقدم بشكوى رسمية للشرطة للإبلاغ عن الاغتصاب. ويفيد الحكم بأن كلا الإجراءات غير مطلوب. فإفادة المرأة بحقيقة تعرضها للاغتصاب تفي بالغرض. رغم أن العقوبات القانونية والطبية أمام الإجهاض ستظل قائمة بالنسبة لأغلب النساء. إلا أن هذا يظل تقدمًا هائلًا في مجال حقوق المرأة في الأرجنتين.¹

إلى حد كبير لصالح المرأة حتى الآن؛ لكن على الجانب الآخر يكون المصير شبه المحتوم للرجال الذين يحاولون إجهاض شريكاتهم باستخدام الأدوية هو السجن. بالنسبة للنساء اللاتي يضطررن إلى الاعتماد على الشراء غير القانوني غالبًا لأدوية الإجهاض الدوائي عبر الإنترنت أو من الصيدليات. تكمن المشكلة في أن مواقع الإنترنت والصيدليات تختلف فيما بينها؛ فبعضها يخضع لقوانين تنظيمية جيدة ويسعى علنًا إلى تعزيز إمكانية الحصول على الإجهاض المبكر الآمن. والبعض الآخر يبيع أدوية مزيفة أو غير فعالة من أجل الربح فقط. إن قانون الإجهاض في أغلب البلدان لا يواكب التطورات العلمية. وفي سبيل حماية النساء اللاتي يقعن في مشكلة حالات الحمل غير المرغوب ومن يساعدهن من الوقوع تحت طائلة القانون. والتعرض لخطر الحبس. تحتاج هذه القوانين إلى التحديث؛ بحيث تراعي الإدارة الذاتية للإجهاض قبل مرور تسعة أسابيع من الحمل.¹

ROUND UP, Law and policy

Medical abortion - conflict between evidence and the law

Reproductive Health Matters 2012;20(39):225-229

1. Sam Rowlands. Abortion pills: under whose control? Journal of Family Planning and Reproductive Health Care 2012;38:117-22.

إجهاض الحمل الناتج عن الاغتصاب مشروع في الأرجنتين لجميع النساء

أصدرت المحكمة العليا في الأرجنتين في مارس ٢٠١٢ حكمًا يوضح نطاق قانون الإجهاض الحالي للقضاة والأطباء ووزراء الصحة. حيث قضت بأنه بموجب قانون العقوبات الأرجنتيني.

أوقف "قانون التقييد" تقديم المساعدات الأمريكية لأي منظمة معنية بتنظيم الأسرة تقدم خدمات الإجهاض أو معلومات عنه أو استشارات خاصة به. وترتب على هذا انخفاض في تمويل تنظيم الأسرة. وتراجع نسبي في استخدام وسائل منع الحمل الحديثة. ويتضح أن ذلك تسبب في ارتفاع مستويات الإجهاض. وقد طُبق قانون "التكميم العالمي" منذ ١٩٨٤ وحتى ١٩٩٣. ثم عاد إلى الوجود عام ٢٠٠١ حتى اليوم الذي تولى فيه أوباما الرئاسة.^١

ROUND UP, Law and policy

US Global Gag Rule on abortion led to increased abortion rates in sub-Saharan Africa
Reproductive Health Matters 2012;20(39):225-229
1. Bendavid E, Avilab P, Millera G. United States aid policy and induced abortion in sub-Saharan Africa. Bulletin of World Health Organization 2011;89:873-80

ROUND UP, Law and policy

Abortion for pregnancy due to rape legal in Argentina for all women
Reproductive Health Matters 2012;20(39):225-229
1. Kane G. Abortion rights victory for rape victims in Argentina. Slate, 19 March 2012.

قانون التقييد العالمي الأمريكي بشأن الإجهاض يؤدي إلى ارتفاع معدلات الإجهاض في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

كشفت مراجعة لبيانات استقصائية خاصة بالسكان والصحة حول مستويات الإجهاض المستحث في ٢٠ من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في الفترة بين عامي ١٩٩٤ و٢٠٠٨ عن ارتفاع معدلات الإجهاض في البلدان الأكثر تأثراً "بقانون التقييد العالمي الأمريكي".



ساجيت داس/ صور بانوس

جناح الأمومة، مستشفى جوزيه فابيللا، مانيللا، الفلبين. (٢٠١١)